**كلمة دولة فلسطين**

**تلقيها د. هيفاء الأغا، معالي وزيرة شؤون المرأة**

**ورئيسة الوفد الحكومي أمام اللجنة الأممية المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (لجنة سيداو)**

**أثناء مناقشة التقرير الأولي لدولة فلسطين الخاص باتفاقية**

**القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ( اتفاقية سيداو)**

**2018/07/11**

**جنيف**

**السيدة رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ،**

**السيدات والسادة أعضاء اللجنة المحترمون،**

**حضرات السيدات والسادة،**

يشرفني وأعضاء الوفد الحكومي لدولة فلسطين أن أقدم لكم التقرير الوطني الأولي حول تنفيذ أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في دولة فلسطين، والذي تشارك دولة فلسطين من خلاله أعضاء اللجنة بانجازاتها وخبراتها وكذلك الصعوبات والتحديات التي واجهتها خلال تنفيذها لإلتزاماتها بموجب الاتفاقية.

كما نتطلع إلى حوار بناء مع أعضاء لجنتكم الموقرة يتم من خلاله الإجابة على أسئلتكم واستفساراتكم، والاستفادة من التوصيات الختامية الصادرة عن حضرتكم لضمان حسن تطبيق الاتفاقية وتعزيز حقوق المرأة الفلسطينية، وهو ما أكدت عليه وثيقة إعلان الاستقلال، والقانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته، وقرارت المجلس الوطني والمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو ما تبنته أيضاً السياسات العامة والخطط الوطنية والاستراتيجية لضمان المساواة بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة الفلسطينية.

اسمحوا لي بدايةً أن أقدم الى لجنتكم الموقرة، أعضاء الوفد الفلسطيني الذي سيشارك في هذا النقاش، والذي أترأسه أنا د. هيفاء الأغا معالي وزيرة شؤون المرأة، ود. عمر عوض الله، رئيس إدارة الأمم المتحدة والمعاهدات الدولية في قطاع العلاقات متعددة الأطراف في وزارة الخارجية والمغتربين، حيث يضم الوفد الحكومي ممثلين عن جميع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة على النحو التالي:

من وزارة شؤون المرأة:
- سونا نصار، مديرة الشؤون القانونية

من وزارة الخارجية والمغتربين:
- عبير عبد الحق، مستشارة قانونية في قطاع العلاقات متعددة الأطراف في مقر وزارة الخارجية والمغتربين
- دعاء نوفل، سكرتير ثالث، مسؤولة هيئات المعاهدات في البعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى جنيف

من وزارة العدل:
- سامر شرقاوي، مشرف وحدات النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان
- محمود مبارك، مستشار قانوني

من وزارة الداخلية:
- نهاد وهدان، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي في وزارة الداخلية
- محمود بشير، مدير الدائرة القانونية في إدارة مراكز الإصلاح والتأهيل
- وفاء عياد، مديرة دائرة حماية الأسرة والأحداث في جهاز الشرطة

من وزارة التنمية الاجتماعية:
- سائدة الأطرش، رئيسة وحدة المرأة والنوع الاجتماعي

من المجلس الأعلى للقضاء الشرعي:

- صمود أبو صاع، رئيسة النيابة الشرعية
- اسراء الهباش، رئيسة وحدة العلاقات العامة والإعلام

من النيابة العامة:
- دارين صالحية، رئيسة نيابة الأسرة

من وزارة الصحة:
- مها عقل، مديرة وحدة صحة وتنمية المرأة

من وزارة التربية والتعليم:
- خلود ناصر، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي

من وزارة العمل:
- ايمان صلاح، رئيسة وحدة النوع الاجتماعي

من الجهاز المركزي للإحصاء:
- أشرف حمدان، رئيس وحدة النوع الاجتماعي

من اللجنة الرئاسية العليا لمتابعة شؤون الكنائس في فلسطين:
- أميرة حنانيا، مدير عام اللجنة

السيدات والسادة،

على أرض فلسطين، أرض الرسالات السماوية الثلاث، ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة مستمرة لا انقطاع فيها بين الشعب والأرض والتاريخ. وبثباته عبّر آلاف السنين الضاربة في عمق التاريخ، تمكن الشعب الفلسطيني من صياغة هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى الأسطورة .

وبخطواته الحثيثة واصل الشعب الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته وهويته على هذه الأرض المباركة، وفقاً لمبدئه الراسخ في وجدانه، بأن من على كل مأذنة جامع الحمد الله، ومع دق جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة المحبة والرحمة والسلام.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

هذا ما نصت عليه وثيقة إعلان استقلال دولة فلسطين التي أرست السياسات العامة والقواعد الأولى لبناء دولة فلسطين، معلنة بداية مرحلة جديدة عنوانها قيام دولة فلسطين والاعتراف والالتزام بحقوق الإنسان والتأكيد على تمكين كافة أفراد الشعب الفلسطيني، ذكوراً وإناثاً أينما كانوا، من ممارسة كافة حقوق الإنسان، ومعلنة أيضاً الانفتاح على المجتمع الدولي.

إن ما تعرضت له فلسطين شعباً وأرضاً وهوية من صراعات كان سببها مطامع ومطامح ما بين موازين القوى الدولية والحضارات السابقة التي تعاقبت عليها، وما نتج عنها من إرث سياسي وقانوني ومعتقدات اجتماعية، أدى إلى تعدد المرجعيات القانونية وتفتيت أراضي دولة فلسطين وتهجير شعبها، وعلى الرغم من استمرار الاحتلال الاسرائيلي الاستعماري إلا أن عدالة القضية الفلسطينية وديمومة التصاق الشعب الفلسطيني وصموده على أرضه حالت دون القضاء على وجوده والنيل من بقاءه على أرضه التاريخية. وبخطواته الحثيثة واصل الشعب الفلسطيني عبر التاريخ تطوير ذاته وهويته على هذه الأرض المباركة وفقا لمبدئه الراسخ في وجدانه.

تحقيقاً وانسجاماً لما أقرته القيادة السياسية من أهداف وسياسات عامة وردت في وثيقة إعلان الاستقلال، تم تبني القانون الأساسي الفلسطيني لسنة 2003 وتعديلاته تلبية لما ورد فيها، وبشكل خاص ما يتعلق بالمبادئ العامة لحقوق الإنسان، فقد نصت المادة (9) منه على أن "*الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تمييز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة*". إضافة إلى العديد من النصوص الواردة فيه وفي مختلف التشريعات التي ضمنت المساواة ما بين الرجل والمرأة في العديد من مجالات الحياة مثل المشاركة السياسية، التعليم، العمل، الصحة والحق في التقاضي وغيرها من الحقوق الأساسية. على الرغم من ذلك، هناك بعض النصوص التشريعية التي تحتاج إلى تعديل ومراجعة لتكون أكثر إنسجاماً مع الاتفاقيات والمعايير الدولية. لذا نعلن عبر هذا المنبر التزامنا الحقيقي بالعمل بشكل حثيث على إلغاء كافة التشريعات التي تتضمن نصوصا تميزية ما بين المرأة والرجل، وسيتم العمل أيضاً على مراجعة السياسات والآليات الوطنية والخدمات التي تقدمها المؤسسات الرسمية والأهلية، ومواءمتها مع المعايير والاتفاقيات الدولية خاصة اتفاقية سيداو.

السيدات والسادة،

إن ما تضمنته مرجعياتنا الوطنية يُعبر عن قناعة راسخة لدينا بما نصت عليه الاتفاقيات والمواثيق الدولية وما أسست له من مبادئ ومعايير لحقوق الإنسان دون تمييز بين ذكر أو أنثى لأي سبب كان، لذلك اتجهت القيادة السياسية الفلسطينية إلى الإنضمام إلى مجموعة من الاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات والمنظمات الدولية، أهمها اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية والتي تضم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"، التي انضمت إليها دولة فلسطين دون إبداء أي تحفظات. وهو ما يعبر عن قناعة راسخة وإرادة جادة لدى أعلى مستوى سياسي تجاه عدالة قضايا المرأة وأهمية تمكينها من ممارسة كافة حقوقها بالمساواة مع الرجل، ويعتبر اتخاذ هذا القرار تكريماً للمرأة الفلسطينة على ما قدمته وما زالت تقدمه من تضحيات منذ بداية معركة التحرر والانعتاق من ظلم الاحتلال الاسرائيلي، وتأكيداً على كونها عنصراً أساسياً من عناصر بناء الدولة.

تأكيداً على هذا النهج وتعزيزاً لحقوق الإنسان، استمرت دولة فلسطين بالانضمام إلى الاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق الدولية ليصل عدد الاتفاقيات الدولية المنضمة إليها دولة فلسطين إلى ما يقارب 100 اتفاقية، والتي

كان آخرها البروتوكول الاختياري الثاني للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لإلغاء عقوبة الاعدام، البروتوكول الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب لسنة 2002، والبروتوكول المتعلق ببيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، البروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص وبخاصة النساء والأطفال والاتفاقية التكميلية لإبطال الرق وتجارة الرقيق والأعراف والممارسات الشبيهة بالرق. كما انضمت دولة فلسطين إلى العديد من المنظمات الدولية والتي كان آخرها منظمة الشرطة الدولية (الإنتربول)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد).

لم تكتفِ دولة فلسطين بمجرد الإنضمام إلى هذه الاتفاقيات والمنظمات الدولية، وإنما تعمل جاهدة على تنفيذ التزاماتها الدولية والمحلية بموجب هذه الاتفاقيات، وتقديم التقارير اللازمة إلى الجهات الدولية المعنية والتي كان أولها بكل فخر التقرير الأولي الخاص باتفاقية سيداو والذي قدمته دولة فلسطين إلى لجنة سيداو بتاريخ 8 آذار 2017 بما يصادف اليوم العالمي للمرأة، ليكون أول تقرير تقدمه دولة فلسطين على المستوى الدولي تعزيزاً وتكريماً للمرأة الفلسطينة. كما قدمت دولة فلسطين التقرير الأولي الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري إلى اللجنة الأممية المعنية بذلك بتاريخ 21 آذار 2018 وهو ما يصادف اليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري. وتعمل الدولة جاهدة على تقديم بقية التقارير المتعلقة باتفاقيات حقوق الإنسان إلى اللجان الأممية المعنية خلال نهاية هذا العام كحد أقصى، تأكيداً على مدى اهتمام دولة فلسطين بالتزاماتها الدولية، ورغبتها في التعرف على ملاحظات وتوصيات هذه اللجان من أجل ضمان حسن تطبيق حقوق الإنسان في دولة فلسطين.

وفي هذا الصدد قدمت دولة فلسطين ردودها على قائمة المسائل الواردة من حضرتكم حول تطبيق اتفاقية سيداو بتاريخ 19 شباط 2018، وذلك من خلال تشكيل فريق وطني يضم جميع المؤسسات ذات العلاقة للإجابة على الأسئلة بمصداقية وموضوعية مع الإشارة إلى التحديات والمعيقات التي تواجهها الدولة في سبيل تطبيق الاتفاقية، والتي من أهمها الاحتلال الاسرائيلي الاستعماري لأرضنا وانتهاكاته المستمرة لحقوق شعبنا الفلسطيني، وتأثيره المباشر على ممارستنا لهذه الحقوق. وهو ما يستدعي محاسبة الاحتلال الاسرائيلي ومعاقبته على جرائمه البشعة والمستمرة بحق شعبنا الفلسطيني برجاله ونساءه، وضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسؤولياته بموجب القانون الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان لوقف هذه الجرائم والانتهاكات وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

وعليه ومن خلال هذا التقرير نؤكد على عدم إعفاء إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، من مسؤولياتها القانونية المترتبة عليها بموجب القانون الدولي، لا سيما القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية، بما يشمل إلزام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باحترام أحكام هذه الاتفاقية وإنفاذها تجاه النساء والفتيات الفلسطينيات. ونؤكد على أهمية ممارسة الفلسطنيات والفلسطينين، حيثما وجدوا، لحقوقهم التاريخية الثابتة وغير القابلة للتصرف لا سيما الحق في الاستقلال وتقرير المصير والعودة.

كما نؤكد على أهمية التعاون والشراكة بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني في سبيل تعزيز حقوق الإنسان وضمان تطبيقها في دولة فلسطين. وينعكس ذلك من خلال إشراك مؤسسات المجتمع المدني في جميع مراحل إعداد هذه التقارير ومناقشتها، والتركيز على أهمية عقد المشاورات الوطنية من أجل إدراج ملاحظاتهم في هذه التقارير، وإشراكهم في أعمال معظم اللجان الوطنية سواء المتعلقة بمواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية، أو اللجان المتعلقة بتنفيذ الخطط والاستراتيجيات الوطنية، وإعداد التقارير الدولية

وغيرها. بحيث تعد دولة فلسطين من الدول التي تعزز وتؤكد على أهمية الشراكة بين المؤسسات الحكومية والمؤسسات الأهلية لبناء الدولة وتعزيز حقوق الإنسان فيها.

وفي إطار الاستعداد لهذه المناقشة، تم إصدار المرسوم الرئاسي رقم (1) بسنة 2018 بشأن تشكيل الفريق الوطني لمناقشة التقرير الأولي لدولة فلسطين الخاص باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة مع لجنتكم الموقرة، وذلك إيماناً من دولة فلسطين بأهمية هذه المناقشة وأهمية الملاحظات والتوصيات التي تصدر عن هذه اللجنة وغيرها من هيئات معاهدات حقوق الإنسان من أجل التعرف على نقاط الضعف لدينا لتحسينها وضمان تعزيز حقوق الإنسان في دولة فلسطين، وتأكيداً على أهمية استمرار هذا الفريق بالعمل حتى بعد هذه المناقشة من أجل وضع الآليات اللازمة لتنفيذ توصيات اللجنة، وإعداد التقارير الدورية القادمة استناداً لأحكام المادة (18) من الاتفاقية.

السيدات والسادة،

نود إطلاع حضرتكم على أهم الإنجازات التي قامت بها دولة فلسطين في سبيل تنفيذ الاتفاقية منذ تاريخ تقديم تقريرها الأولي حتى تاريخ هذه المناقشة:

على الصعيد الدولي، تعمل دولة فلسطين باستمرار على رصد وتوثيق انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي لحقوق شعبنا الفلسطيني من خلال التوجه إلى مختلف المحافل الدولية لمساءلة الاحتلال الإسرائيلي وتوفير الحماية الدولية لشعبنا الفلسطيني، وأهمها:

- تقديم التقارير الدورية والشهرية إلى المحكمة الجنائية الدولية حول الجرائم التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين بحق الفلسطينين بما يشمل النساء والفتيات الفلسطينيات في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة

- تقديم إحالة إلى مكتب المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 22 أيار 2018 حول الجرائم المستمرة التي ترتكبها اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وأدلة متعلقة بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجرائم أخرى تقع ضمن اختصاص المحكمة وذلك بهدف فتح تحقيق فوري في الجرائم التي ارتكبتها وتستمر اسرائيل في ارتكبها ضد الشعب الفلسطيني.

- تقديم الشكاوى والبلاغات إلى المحاكم واللجان الدولية حول هذه الجرائم والانتهاكات والسياسات التمييزية، والعمل جاهداً لعقد الجلسات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان، مجلس الأمن والجمعية العامة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإدانة الجرائم المرتكبة بحقه من قبل الاحتلال الاسرائيلي.

- بالإضافة إلى الجهود الدبلوماسية الحثيثة لاستصدار مجموعة من القرارات الدولية حول انتهاكات الاحتلال الاسرائيلي والحفاظ على حقوق الشعب الفلسطيني أهمها:

- القرارات الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والثلاثين حول وضع حقوق الإنسان في فلسطين، القرار الصادر عن مجلس حقوق الإنسان بتاريخ 18 أيار 2018 حول "انتهاكات القانون الدولي في سياق الاحتجاجات المدنية واسعة النطاق في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية " في الجلسة

الخاصة (28) لمجلس حقوق الإنسان، والذي أدان الانتهاكات الصارخة لحقوق المدنيين الفلسطينين من قبل قوات الاحتلال الاسرائيلي، وقرر تشكيل لجنة تقصي حقائق دولية للتحقيق في جرائم الاحتلال الاسرائيلي منذ 30 مارس2018 ضد المدنيين الفلسطينين<

- القرار الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ 13 حزيران 2018 لتوفير الحماية للشعب الفلسطيني وإدانة جرائم الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني.

-قرار "حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها" الصادر عن لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة بتاريخ 20 آذار 2018، والذي يعنى باستعراض وضع النساء والفتيات الفلسطينيات في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وانتهاكات الاحتلال الاسرائيلي لحقوقهنَ، وهو القرار الذي تم تبنيه أيضاً من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ 13 حزيران 2018.

-كما تم استصدار قرار حول الأحوال الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وفي الجولان السوري المحتل، وذلك في أيار 2018 بهدف تقديم الدعم إلى الخدمات الصحية الفلسطينية، تقديم المساعدة التقنية اللازمة من أجل تلبية الاحتياجات الصحية للشعب الفلسطيني بما فيهم السجناء والمحتجزين، بالإضافة إلى تقديم الدعم اللازم لتطوير النظام الصحي في الأرض الفلسطينية المحتلة.

أما أهم الانجازات على الصعيد المحلي فهي:

تحديد المكانة القانونية للمعاهدات والاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني من خلال القرار التفسيري الصادر عن المحكمة الدستورية العليا رقم (5) لسنة 2017، الذي أقرّ هرم تشريعي واضح تأتي وثيقة إعلان الاستقلال في أعلى مرتبة فيه، يأتي بعدها القانون الأساسي الفلسطيني ومن ثم المعاهدات والاتفاقيات الدولية وأخيراً التشريعات المعمول بها في دولة فلسطين، بحيث تكتسب قواعد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية قوة أعلى من التشريعات الداخلية بعد أن تحظى هذه الاتفاقيات بالمصادقة والنشر ومرورها بالمراحل الشكلية الواجب توافرها لإصدارها في تشريع داخلي. كما حدد القرار التفسيري آلية إنفاذ الاتفاقيات الدولية في النظام القانوني الفلسطيني من خلال تبني النظام الثنائي لإدماج الاتفاقيات الدولية في القانون الداخلي.

وعليه، تقوم لجنة مواءمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات والبروتوكولات والمواثيق الدولية على إدماج أحكام هذه الاتفاقيات الدولية في التشريعات الوطنية من خلال مراجعة التشريعات السارية، ومراجعة مشاريع التشريعات التي تحال إليها من قبل مجلس الوزراء. حيث قام أعضاء اللجنة بمراجعة القرار بقانون رقم (16) لسنة 2017 بشأن الجرائم الالكترونية، ووضع ملاحظاتهم عليه والتي تم الأخذ بمعظمها عند تعديل القرار بقانون وإصداره بصيغته الحالية، كما قام أعضاء اللجنة بمراجعة مشروع القرار بقانون بشأن حماية الأسرة من العنف ووضع الملاحظات عليه بما ينسجم مع المعايير والاتفاقيات الدولية، وتمت إحالة هذه الملاحظات والتوصيات إلى رئيس اللجنة في شهر حزيران 2018 تمهيداً لإحالتها إلى مجلس الوزراء من أجل تبني القانون في أسرع وقت ممكن.

كما عملت اللجنة على وضع خطة عمل لتحديد التشريعات التي ستعمل على مراجعتها خلال الفترة القادمة والتي من أهمها استئناف العمل على مراجعة منظومة التشريعات العقابية في دولة فلسطين، ومراجعة التشريعات بشكل تدريجي وفقاً للقطاعات المختلفة، حيث أن صلاحيات هذه اللجنة تتجاوز مجرد مراجعة

التشريعات السارية إلى مراجعة مشاريع التشريعات التي تعرض على مجلس الوزراء وإبداء الملاحظات حولها ومراجعة مدى انسجامها مع المعايير والاتفاقيات الدولية قبل إصدارها من قبل رئيس دولة فلسطين.

وأما فيما يتعلق بالتشريعات السارية، فقد تم إصدار قرار بقانون في شهر آذار2018 ينص على عدم تطبيق المادة (99) من قانون العقوبات الساري والخاصة بأسباب التخفيف فيما يتعلق بالجنايات الواقعة على النساء والأطفال، وإلغاء المادة (308) الخاصة بوقف الملاحقة ووقف تنفيذ العقاب في حال تم عقد زواج ما بين مرتكب العنف والضحية في الجرائم المتعلقة بالاعتداءات الجنسية. كما تم اصدار قرارات عن مجلس الوزراء في الشهر نفسه تنص على منح المرأة الحق بإصدار جوازات سفر لأطفالها، وفتح حسابات بنكية لهم ونقلهم من مدرسة إلى مدرسة أخرى.

وبتاريخ 5 آذار 2018، تم تشكيل لجنة فنية لمراجعة منظومة التشريعات الناظمة للأحوال الشخصية والمدنية، والعمل على تحديثها بما يتواءم مع المعايير الدولية والممارسات الفضلى، تتشكل هذه اللجنة من المؤسسات الحكومية ذات العلاقة والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، ولها الاستعانة بمن تراه مناسباً من ذوي الخبرة والاختصاص لإتمام مهامها، وترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء ليتسنى له اتخاذ الاجراءات المناسبة بهذا الخصوص. وقد بدأت هذه اللجنة أعمالها في بداية شهر تموز 2018 ووضعت خطة عملها لتحقيق الغاية المرجوة.

كما تم استحداث مجموعة من التشريعات التي تعزز من حقوق الإنسان وتنظم ممارسة هذه الحقوق أهمها: التشريعات والقرارات التي تركز على الحق في التعليم وهي القرار بقانون رقم (6) لسنة 2018 بشأن التعليم العالي الذي يضمن الحق في التعليم العالي في دولة فلسطين، بالإضافة إلى القرار رقم (1) لسنة 2018 الصادر عن ديوان الموظفين العام بشأن اعتماد نموذج تقييم الأداء الوظيفي لعضو هيئة التدريس المكلف بمهام إشرافية في مؤسسات التعليم العالي الحكومية ، والقرار رقم (11) لسنة 2017 الصادر عن مجلس الوزراء بشأن صندوق الإنجاز والتميز لدعم التعليم. ومن أهم التشريعات التي صدرت مؤخراً والتي تؤكد على التزام دولة فلسطين بتبني تشريعات منسجمة مع التزاماتها الدولية هو القرار بقانون رقم (11) لسنة 2018 بشأن التراث الثقافي المادي والذي تم إقراره بعد أربعة أعوام من المشاورات الوطنية والعمل المستمر وبدعم من منظمة اليونسكو بهدف توفير الحماية القانونية الضرورية للتراث الثقافي المادي الفلسطيني حسب المعايير الدولية وبما يتلاءم مع أحكام الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين.

كما تم إصدار دليل الصياغة التشريعية ودليل المشاورات العامة في إعداد التشريعات بهدف رسم خطة طريق للمشرع وأصحاب القرار والعاملين في مجال الصياغة في سبيل رفع جودة التشريعات والنهوض بالمنظومة التشريعية. حيث تشكل هذه الأدلة مرجعاً عملياً فنياً لأصحاب العلاقة، لتمكين النظام القانوني الفلسطيني وتعزيزه بتشريعات واضحة ودقيقة، ولتفعيل خطة الحكومة التشاركية مع القطاع الأهلي والقطاع الخاص، وإعطاء المجال للمشاورات والاستماع لآراء المختصين والمهتمين والخبراء للخروج بمنظومة قانونية تقوم على اعدالة والإنصاف وضمان الحقوق، وتلبية احتياجات الأفراد والمجتمع ومواءمة التشريعات الوطنية مع جوهر الالتزامات الدولية. بحيث تستهدف هذه الأدلة القائمين على الصياغة التشريعية في القطاع العام وفي القطاع الخاص والمجتمع المدني، وهي ملزمة ومعتمدة بقرار صادر عن مجلس الوزراء بموجب قرار رقم (07/174/17/م.و/ر.ح) لعام 2017، بحيث تلزم كافة الجهات المختصة بإصدار التشريعات بموجبها في كافة مراحل إعداد مشروع التشريع ، حيث تحدد الخطوات الواجب اتباعها في عملية التشاور من اللحظة التي يتم

فيها تبني فكرة مشروع التشريع وحتى إقراره وتنظيم المشاورات العامة للوصول إلى تشريعات على أعلى مستوى من الجودة والكفاءة.

كما تبنى المجلس المركزي الفلسطيني في دورته الثامنة والعشرين في شهر يناير 2018 قراراً لوضع الآليات لزيادة تمثيل المرأة بما لا يقل عن نسبة 30% في جميع مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية ودولة فلسطين ومواءمة القوانين بما يتلائم واتفاقية سيداو، وهو ما تبناه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثالثة والعشرين المنعقدة في شهر نيسان 2018.

وتم إدماج أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال تأسيس مجموعة العمل للوطنية للهدف الخامس، وستقوم دولة فلسطين بتقديم المراجعة الوطنية الطوعية المتعلقة بتنفيذها لأجندة 2030 للمنتدى السياسي رفيع المستوى للأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة خلال الشهر الجاري، حيث ستعرض دولة فلسطين من خلال هذه المراجعة التقدم المحرز بتنفيذ أجندة التنمية المستدامة على المستوى الوطني بما في ذلك الهدف الخامس المتعلق بالمساواة بين الجنسين، وأهم التحديات والعوائق التي تعيق تنفيذ دولة فلسطين لأجندها الوطنية.

وفيما يتعلق بقضايا العنف الأسري، تم توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة شؤون المرأة والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتاريخ 3/26/ 2018 لإعداد مسح للعنف الاسري، وبتاريخ 3/27/ 2018 تم توقيع اتفاقية تعاون بين وزارة شؤون المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للمساواة والعدالة ما بين الجنسين وتمكين المرأة للأعوام 2017- 2022.

كما تم اعتماد دليل اجراءات العمل الموحد لدى النيابة العامة للتعامل مع النساء ضحايا العنف، وتدريب أعضاء النيابة المختصين والطاقم الإداري ورؤساء النيابة في المحافظات الجزئية عليه، كما تم استحداث نيابة الجرائم الالكترونية ووحدة التفتيش القضائي ونيابة الجرائم الدولية والتعاون الدولي ووحدة حقوق الإنسان لتعمل بالتنسيق مع نيابة حماية الأسرة من العنف على تعزيز وصول النساء للعدالة ورفع جودة الخدمة المقدمة لهذه الفئات. كما تم بلورة فكرة استعمال التقاضي الاستراتيجي أمام المحاكم في قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، ويتم العمل على تعزيز الاجتهاد القضائي فيما يتعلق بملاحقة ومحاسبة القائمين على تزويج القاصرات والتشدد في التكييف.

كما تم استحداث سجلات للمراسلات وتسجيل وإثبات كافة الاجراءات المتخذة بالدعوى الجزائية بشكل منفصل عن القضايا الأخرى الواردة للنيابة العامة الأمر الذي يعزز خصوصية التعامل بملفات حماية الأسرة. وتم بلورة فكرة الحماية والوقاية وتطوير ومحاسبة الجناة من خلال بناء الشراكة مع المؤسسات الحكومية وتعزيز دور المجتمع المدني من مقدمي الخدمات في بناء جسر الثقة وتعزيز ثقة النساء للتوجه إلى النيابة العامة خاصة في المناطق الريفية، حيث تم توقيع مذكرات تفاهم مع المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني ذات الاختصاص بهذا الشأن.

وتم إطلاق استراتيجية النوع الاجتماعي للشرطة، وتشكيل اللجنة التوجيهية للنوع الاجتماعي في الشرطة واعتماد مهام عمل هذه اللجنة وآليات عملها. بالإضافة إلى المساهمة الفعالة لإنشاء وحدات النوع الاجتماعي في القطاع الأمني، وتنظيم العديد من التدريبات والمحاضرات التوعوية داخل الشرطة وتطوير الدليل الإرشادي للنوع الاجتماعي في القطاع الأمني، وتعميم مفاهيم النوع الاجتماعي في مديريات الشرطة في المحافظات.

تم تفعيل اللجان المختلفة الخاصة بمحاور نظام التحويل الوطني، عن طريق عقد الاجتماعات المصغرة لكل لجنة ومراجعة الخطة التنفيذية ونشاطات 2018 ومناقشة الأنظمة الخاصة بعمل كل لجنة، كما تم الشروع في تخصيص قطعة أرض خاصة لإقامة مركز طوارئ لحماية النساء ضحايا العنف في منطقة جنين، والتنسيق مع وزارة شؤون المرأة ومراكز تواصل في المحافظات ومؤسسات المجتمع المدني لتشكيل شبكات حماية النساء ضحايا العنف في عدة محافظات في شمال ووسط وجنوب الضفة الغربية والقدس، الشروع في افتتاح مركز "الثريا" الخاص برعاية الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة في محافظة نابلس، رفع الموازنات الخاصة بالتمكين الاقتصادي للنساء ضحايا العنف والأقل حظاً وخصوصاً اللواتي يعملنّ في المستوطنات والأشخاص ذوي الإعاقة، تأسيس المجلس الوطني للطفل بهدف النهوض بواقع الأطفال وصون حقوقهم، توقيع العديد من مذكرات التفاهم الخاصة بتطوير الشراكة مع الجامعات الفلسطينية والمؤسسات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني وذلك للنهوض بواقع الفئات الأقل حظاً بما فيها النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، المساهمة في دعم مركز "حياة" في قطاع غزة لتمكينه من استقبال النساء ضحايا العنف وحمايتهنّ وإيوائهنّ، حيث شرع باستقبال النساء وإيوائه ابتداءً من تاريخ 2018/6/25 .

أما فيما يتعلق بمشاركة النساء في مناحي الحياة المختلفة، ووفقاً للإحصائيات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد بلغت نسبة مشاركة النساء في سوق العمل للربع الأول من العام 2018 (19.0%)، وبلغت نسبة النساء العاملات في مقر وزارة الخارجية والمغتربين للعام 2018 (40%) من مجموع أعداد الموظفين، 58 امرأة منهنّ على كادر السلك الدبلوماسي الفلسطيني ووصل عدد السفيرات في الخارج إلى 8 سفيرات. كما بلغ عدد الطالبات الملتحقات في مؤسسات التعليم العالي للأعوام (2016-2017) 133.032 مقارنة ب 85.383 من الذكور، أي نسبة التحاق الإناث في التعليم العالي في دولة فلسطين أعلى من نسبة التحاق الذكور، وهذا مؤشر على مدى اهتمام المرأة في التعليم في دولة فلسطين.

السيدات والسادة،

على الرغم من ذلك إلا أن هناك العديد من التحديات التي تواجه دولة فلسطين في سبيل تنفيذ التزاماتها بموجب اتفاقية سيداو، أهمها الاحتلال الاسرائيلي الاستعماري وسياساته الممنهجة التي يمارسها ضد أبناء شعبنا الفلسطيني المتمثلة بالقتل العمد والإعدامات، الإعتقال التعسفي، تعذيب الأسرى ومعاملتهم معاملة لا إنسانية، هدم المنازل، مصادرة الأراضي، تهجير المواطنين من أراضيهم، سيطرته على الموارد من مياه، كهرباء وغيرها، الحصار على قطاع غزة، فرض العقوبات الجماعية، تقييد حركة المواطنين، الاعتداءات المتكررة على أماكن العبادة في مدينة القدس والخليل وغيرها، تخريب البنية التحتية والاعتداءات المتكررة على المدارس والمستشفيات وغيرها، الاعتداءات المتكررة على البدو وتهجيرهم من أراضيهم، الجدار وتقسيمه للأرض الفلسطينية وعدم سيطرة دولة فلسطين على جميع المناطق التابعة لها. جميع هذه الممارسات اللإنسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق شعبنا الفلسطيني تؤثر بشكل مباشر على ممارسته لحقوقه في جميع مناحي الحياة، سواء في مجال العمل، أو التعليم، أو الحصول على الخدمات الصحية اللازمة، حرية الحركة والتنقل وغيرها.

وعليه، فإن عدم سيطرة دولة فلسطين على جميع أراضيها، والإنقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة وعدم تمكين حكومة الوفاق الوطني من ممارسة مهامها في قطاع غزة، يضع العديد من المعيقات أمام الدولة لتنفيذ العديد من الخطط والمشاريع والنشاطات في سبيل تطوير الخدمات المقدمة للمواطنين وتعزيز ممارستهم لحقوقهم الأساسية.

بالإضافة إلى قلة الموارد المالية اللازمة لتنفيذ العديد من المشاريع وتطوير العديد من الخدمات، والحاجة لبناء قدرات الأفراد والعاملين في المؤسسات الحكومية وغير الحكومية على تنفيذ اتفاقيات حقوق الإنسان، الموروثات الثقافية والقانونية التي انتقلت إلى دولة فلسطين خلال الحقب التاريخية المتعددة التي تعاقبت على أرض فلسطين، أهمها بعض التشريعات العثمانية والأردنية والمصرية، بما فيها الأحكام والقرارات والأوامر العسكرية الصادرة عن اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وعدم وحدة التشريعات بين الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، وهو ما تعمل دولة فلسطين على تخطيه تدريجياً من خلال تبني تشريعات دولة فلسطين وإلغاء هذه التشريعات القديمة التي قد لا تنسجم مع التزاماتها الدولية بموجب الاتفاقيات والمواثيق والبروتوكولات التي انضمت إليها.

السيدات والسادة،

رغم كل الظروف والتحديات التي يفرضها علينا الواقع، لدينا الارادة الكافية والمستنيرة للمضي قدماً لانجاز ما هو مطلوب لتنفيذ الالتزامات الواقعة علينا بموجب الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية سيداو. وهذا يحتاج إلى العمل الدؤوب لإحقاق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وعلى رأسها حق تقرير المصير من خلال إنهاء الاحتلال الاسرائيلي الاستعماري، يحتاج كذلك الى الكثير من التعاون والتنسيق والوقت والجهد وتوفير الموارد المالية والبشرية والدعم الدولي.

إن دولة فلسطين تتقدم من لجنتكم الموقرة للتعبير عن شكرها وتقديرها على ما بذلته اللجنة من جهد ووقت لمناقشة التقرير الأولي الخاص باتفاقية سيداو وعلى ما سبق ذلك من تحضيرات، وأنها تتطلع وبكل اهتمام إلى ما سينتج عن هذا الحوار البناء من توصيات وتوجيهات وتؤكد على أنها سوف تعمل بكل جهد ومثابرة لتنفيذها.